

والتسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والامر للرجوب ولما قيل  
الاختلاف فالقاضي رحمه الله يقول الامر للرجوب ولا وجوب  
خارج الصلوة فتعيين ان يكون في الصلوة ونحن نقول الامر  
للرجوب لا للتكثير على ما عرف في الاصول في صلوة علي النبي  
صلى الله عليه وسلم في العمرة واجدة ان شاء فعلها الانسان  
في الصلوة او في غيرها وهو مذهب الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله  
عليه كذا في الجيوط ونحن نصلي عليه مرات فصلا على ائمة فلا  
يشترط في الصلوة او نقول الصلوة على النبي صلى الله عليه  
وسلم واجبة كلما ذكر اسمه كاهو مذهب ابي جعفر الطحاوي  
رحمة الله عليه باعتبار تكرار سببها وهو الذكر لان الذكر  
يقضي التكرار ونحن نصلي عليه انا ذكر اسمه فلا يشترط  
في الصلوة ثم ان كونها من فروض الكفائيات يخرج على هذا  
القول اعني على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي عليه السلام

عند

عند توجبه يفتقر علمهم ان يصلوا عليه فانا صلوا عليه بعضهم  
عن الياتين لحصول المقصود وهو تعظيمه والظهار شره عند  
تكرار اسمه عليه السلام فان قيل الملكة في اذان الله تعالى  
امرنا ان نصلي عليه ونحن نقول اللهم صل محمد وعلي آل محمد  
فقال الله تعالى ان يصل عليه ولا نصلي عليه نحن بانفسنا  
قلنا لا لله عليه السلام طاهر لا لعب فيه ونحن فينا المعايير  
والتعاضد كيف ينبغي فيه معايير على طاهر فقال الله تعالى  
ان يصل عليه لتكون الصلوة من ربه طاهر على نبي طاهر كما  
في الرغبتا في تزويج قولنا صل على محمد اي تحطه في الدنيا  
باغلا وذكر الظاهر دعوته وابقا وشرعيته وفي الاخرة بتبنيجه  
في اسمه وتضعيف اجره ومثوبته كذا في النهاية قوله  
والصلوة على المنارة اما كون الصلوة على المنارة ذميا فلا والله  
تعالى امرها بقوله تعالى وصل عليهم والامر للرجوب وقال